# سنوات حزب العدالة والتنمية الخمس عشرة في سياق التحول في ميدان التعليم

يوسف تكين*

**ملخص:** تتناول هذه الدراسة سياسات حزب العدالة والتنمية وسلوكه في مجال التعليم، حيث تسلّط الضوء على الجهود المبذولة في ميدان تطوير الحقوق والحريات التي انعكست على مجال التعليم، وتشير إلى أن مجال التعليم شهد تحوّلات حقيقية من حيث الكمّ ومن حيث الجَوْدة، وتفيد الدراسة أن حزب العدالة بدأ بتخصيص أكبر حصّة من ميزانية الحكومة لمجال التعليم، وعُمِل على إعادة تعريف التعليم ليكون منسجماً مع المناهج المعاصرة، وترى الدراسة أن عملية إعادة هيكلة التعليم التي أكمل حزب العدالة والتنمية الخطط فيها على المدى القصير والمتوسط ستركز على تحقيق الهدف النهائي في المجال التعليمي المتمثل في الوصول إلى الأهداف التي وضعتها تركيا نصب عينيها في (رؤية 2023 و2071).

* مستشار وزارة التعليم، تركيا

# AK Party's 15 Years in the Perspective of a Transforming Education Sector

YUSUF TEKİN*

**ABSTRACT** This article presents a brief summary of the policies that have transformed the education sector under the AK Party governments. Since AK Party has placed education high on its agenda, for the first time in the history of the Repulic, education is the highest-funded sector. Within this period, international fundamentals have been integrated in the education system and education has become more science-based. free. accepting, democratic and based on human rights. The relation between education and student has been applied to the modern time, the physical and technological foundations of schools have been developed, the realm of the private sector within education has been increased, and the beureucratic natüre of education has been replacd with rationality.

* Ministry of Education Undersecretary, Turkey

رؤية تركية
2018 - (7/1)
145 - 131

كـما هو الحـال في المجالات الأخرى، حدثت في تركيا تغييراتٌ جذريَّـةٌ في التعليم أيضًا نتيجةً للجهود المبذولة، ولاسـيّما في السـنوات الخمس عشرة الماضية في اتجاه تطوير الحقوق والحريات والانتقال إلى المعايير المتقدّمة في الديمقراطية. فقد شـهد نظام التعليم التركي في هـذه العمليـة تحوّلًا حقيقيًّا سـواءٌ من حيث المؤشرات الكمية أم الجَوْدة؛ بدءًا من مسـتوى التعليـم قبـل المدرسي إلى الجامعات، وقطع مسـافات كبـيرة من أجل تكوين عـالم تعليميٍّ دينامـيٍّ ديمقراطـيٍّ قائمٍ عـلى بياناتٍ علميّـةٍ وموضوعيّةٍ تتفق مـع قيمنا الحضاريـّة وبنيتنا الثقافيـة.

فكانـت زيـادةُ مسـتوى الرفاه مـن خلال الاسـتثمار المادي، ثم إنتاج السياسـات المناسـبة للبلد الذي أعيدت هيكلته، والمناسـبة من ثَمّ لمستوى رفاهه؛ نعم كان ذلك هو بارامتر الإنتاج الأسـاسي بالمعنى العام في الأدبيات السياسـية، وبالمعنى السياسي في عهد الحكومات المحافظة في تركيا بشـكل خاص. وقد حقّق حزب العدالة والتنمية في هذا الصدد ثورة مهمّة من حيث التطورات الكمية، ثم بدأ التركيز على السياسات التي تركّز على المحتوى.

جـاء التعليـم من أهم الأولويـات التي تناولها حـزب العدالة والتنمية في فترة سـلطته، وللمـرة الأولى خـلال تاريـخ الجمهوريـة بـدأ تخصيص أكـبر حصة مـن ميزانيـة الحكومة المركزيـة لمجـال التعليـم. وقـد دُمِجت في هـذه العملية المبـادئ والقيم والممارسـات المقبولة عـلى المسـتوى العالمي في نظام التعليم. وأُنشِـئ عـالم تعليمي أكثر علميـة وتحررية وتعددية وديمقراطيـة يقـوم على أسـاس حقوق الإنسـان. وأُعِيد تعريـف مفهوم التعليـم والطالب والمدرسـة بحيـث يكـون متوافقًـا مـع المناهج المعـاصرة، وحُسِّـنت البنـى التحتيـة المادية والتقنيـة للمـدارس، وزاد إسـهام القطـاع الخـاص في نظام التعليـم كمًّا ونوعًـا، وأُجرِيت تغيـيرات جذرية في سياسـة توظيف المعلمين، وتمّ التخلي عن الهيـكل البيروقراطي الجامد المرهـق، وفُتِـح الطريـق أمـام العمـل المؤسَّـسي العمـلي الواقعـي.

تحتوي هذه الدراسـة على ملخص عام للسياسات والممارسات التي حقّقت تطورًا كبيرًا في مجال التعليم في فترة حكم حزب العدالة والتنمية.

## التطورات في سياق المؤشرات الكمية:

حقّقـت تركيا تقدّمًـا كبيرًا في مجال التعليم مقارنة مع فترة ما قبل عام 2002، فبفضل هذه التطـورات التـي حصلـت في كل مجال تقريبًـا، من حصـة الميزانية المخصّصـة للتعليم إلى عدد الصفـوف الدراسـية، ومـن توظيـف المعلمين إلى معـدلات التعليـم- أُعِيدت هيكلـة المجال التعليمي تقريبًا في سياق المؤشرات الكمية والبنية التحتية المادية.

## ميزانية الوزارة:

تشكّل ميزانية الوزارة أهمّ مؤشرٍ ملموسٍ للأهمية الممنوحة للتعليم، وأبرز مظاهر التطورات الجارية في هذا المجال في فترة سلطة حزب العدالة والتنمية. ففي هذه العملية خُصِّص أعلى حصة من ميزانية الحكومة المركزية لمجال التعليم على الدوام، وشهدت ميزانية التعليم ارتفاعًا باطّرادٍ على مرّ السنين، إذ بلغت ميزانية وزارة التربية الوطنية 10 مليارات ليرة تركية في عام 2002، وتجاوز هذا الرقم مبلغ 122 مليار ليرة تركية بحلول عام 2017. هذه الأرقام تقابل زيادة في سياق الميزانية الجارية معدّلها 1.040 ٪، في حين بلغ معدل الزيادة المقابلة في ميزانية الاستثمار 462 ٪. (الجدول1).

| الأعوام | الناتج الإجمالي المحلي | مجموع ميزانية التعليم | نسبة ميزانية التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|---|
| 2002 | 350.476.089.498 | 10.450.958.700 | 2.98 |
| 2003 | 454.780.659.396 | 14.308.305.008 | 3.15 |
| 2004 | 559.033.025.861 | 17.796.624.954 | 3.18 |
| 2005 | 648.931.711.812 | 21.764.994.159 | 3.35 |
| 2006 | 758.390.785.210 | 24.163.889.261 | 3.19 |
| 2007 | 843.178.421.420 | 29.963.217.000 | 3.55 |
| 2008 | 950.534.250.715 | 32.410.298.650 | 3.41 |
| 2009 | 952.558.578.826 | 38.770.363.320 | 4.07 |
| 2010 | 1.098.799.348.446 | 40.490.585.600 | 3.68 |
| 2011 | 1.297.713.210.117 | 49.144.719.500 | 3.79 |
| 2012 | 1.415.786.010.349 | 56.595.419.190 | 4.00 |
| 2013 | 1.559.000.000.000 | 68.344.693.150 | 4.38 |
| 2014 | 1.719.000.000.000 | 78.866.391.610 | 4.59 |
| 2015 | 1.945.000.000.000 | 87.910.414.000 | 4.52 |
| 2016 | 2.148.000.000.000 | 109.768.136.000 | 5.11 |
| 2017 | 2.404.000.000.000 | 122.414.001.000 | 5.09 |

الجدول1 : حصة الميزانية المخصصة للتعليم في الأعوام 2003–2017

## عدد الصفوف الدراسية:

بُنِيَ عدد كبير من الصفوف الدراسية الجديدة خلال الخمسة عشر عامًا الماضية؛ لزيادة فرص الحصول على التعليم والمساواة الكاملة في الفرص، وانتقال جميع المدارس إلى التعليم طوال اليوم [بدل التعليم في فترتي الصباح والمساء]، فقد بلغ مجموع عدد الصفوف الدراسية التي أُنشِئت منذ عام 2003 وافتتاحها للتعليم 269596 صفًّا دراسيًّا. وهكذا يكون عدد الصفوف الدراسية التي افتُتِحت خلال فترة خمسة عشر عامًا فقط قريبًا من عدد الصفوف التي شُيِّدت بين عامي 1923 و2003 (الجدول2). وعلى الرغم من وجود فروق بين الصفوف في مختلف المراحل فإن متوسط عدد الطلاب في الصف الواحد انخفض من حوالي 50 طالبًا إلى 30 طالبًا وأقل.

| السَّنَة | التعليم الابتدائي (الحضانة/ التحضيري ضمنًا) | التعليم المتوسط (المهني/ التقني ضمنًا) | التعليم الشعبي | دعم التعليم الكامل (100 ٪) | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 14.569 | 553 | 131 | – | 15.253 |
| 2004 | 18.355 | 2.476 | 104 | 7.143 | 28.078 |
| 2005 | 21.207 | 683 | 155 | 6.653 | 28.698 |
| 2006 | 20.049 | 1.336 | 114 | 6.744 | 28.243 |
| 2007 | 11.146 | 928 | 124 | 3.530 | 15.728 |
| 2008 | 14.674 | 716 | 42 | 1.358 | 16.790 |
| 2009 | 7.452 | 1.720 | 48 | 624 | 9.844 |
| 2010 | 11.598 | 2.725 | 27 | 2.967 | 17.317 |
| 2011 | 4.974 | 1.763 | 54 | 3.011 | 9.802 |
| 2012 | 10.255 | 4.300 | 72 | 4.079 | 18.706 |
| 2013 | 9.826 | 3.849 | 125 | 3.466 | 17.266 |
| 2014 | 18.857 | 6.812 | 68 | 3.011 | 28.748 |
| 2015 | 9.158 | 4.468 | 1 | 1.518 | 15.145 |
| 2016 | 9.200 | 7.781 | 12 | 2.985 | 19.978 |
| المجموع | 181.320 | 40.110 | 1.077 | 47.089 | 269.596 |

الجدول2: عدد الصفوف الدراسية في الأعوام 2003–2016

## توظيف المدرّسين

شكّل توظيف المدرّسين إحدى الأولويات الأساسية لحكومات حزب العدالة والتنمة في مجال التعليم، فقد وُظِّف 561431 مدرّسًا بين عامي 2003 و2017 لكي لا تبقى أيّ مدرسة في أي إقليم من أقاليم تركيا مغلقة، ولا يبقى أي طالب بدون أستاذ، حتى إن أكثر من نصف عدد المدرسين وُظِّف في هذه العملية (الجدول3).

| المجموع | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 561.431 | 49.311 | 52.736 | 50.990 | 71.579 | 56.106 | 39.945 | 40.922 | 30.216 | 40.709 | 45.420 | 50.877 | 20.777 | 19.029 | 22.814 |

الجدول3: عدد المعلمين الذين وُظِّفوا في أعوام 2003-2016

بفضل هذه الخطوات، سجّلت جميع المناطق زيادةً كبيرةً في معدّل امتلاء الشواغر من المعلمين وفقًا لمتطلبات معيار التوظيف، وكما يظهر من الجدول4 وصل معدّل امتلاء الشواغر من المعلمين في عموم تركيا إلى 90.60 ٪، كما أنّ مناطق شرق الأناضول وجنوب شرق الأناضول سجّلت ارتفاعًا كبيرًا في معدل امتلاء الشواغر، حتى إن مناطق شرق الأناضول سجّلت معدل الامتلاء الأعلى بين معدلات البلد.

| اسم المنطقة | معدل الامتلاء (٪) |
|---|---|
| شرق الأناضول | 92.28 |
| جنوب شرق الأناضول | 90.35 |
| منطقة إيجة | 94.05 |
| منطقة البحر الأبيض المتوسط | 90.81 |
| منطقة داخل الأناضول | 94.39 |
| منطقة البحر الأسود | 91.95 |
| منطقة مرمرة | 85.24 |
| عموم تركيا | 90.60 |

الجدول4: معدل امتلاء الشواغر من المعلمين

## معدّل التحوّل المدرسي:

في إطـار التحسـن النوعـي والكمّـي الذي شـهده التعليم، سـجّل التعليـم في تركيا زيادة حقيقية في التحوّل المدرسي في جميع المراحل التعليمية، وفي متوسـط سـنوات الدراسة. وهكذا تحقّق تحسّن يعادل إضافة نصف سنة دراسية إلى فترة التعلّم لكل طالب. (الجدول 5).

| أكاديمية التعليم | 2003–2002 | 2017–2016 |
|---|---|---|
| ما قبل المدرسة | 11.7 | 58.79 |
| العمر (5 سنوات) | | |
| التعليم الابتدائي (يشمل الصفوف 1– 8) | 90.98 | 96.51 |
| المرحلة الابتدائية | ... | 91.16 |
| المرحلة المتوسطة | ... | 95.68 |
| التعليم المتوسط (يشمل الصفوف 9–12) | 50.57 | 82.54 |

الجدول4: معدل امتلاء الشواغر من المعلمين

مـن أجل الوصول بالوسـط التعليمـي إلى وضع أكثر تميّزًا، نفّذ حـزب العدالة والتنمية في فـترة حكمه العديد من النشـاطات التي تمثلت في توفير البنى التحتيـة البشرية والتقنية والمادية المطلوبـة. وقد تجلّى بعض هذه النشـاطات في مضمون الممارسـات والسياسـات المسـتمرة من الماضي وإثرائها عدديًّا، والبعض الآخر نُفِّذ لأول مرة.

فعلى سـبيل المثال، نُفِّذت دورات الدعـم والتدريب في العام الدراسي 2014–2015 من أجل تلبية الاحتياجات المستمدّة من التحولات في المعاهد الدراسية. تتوزع هذه الدورات على ثلاث فترات مختلفة: الدورة الأولى، والدورة الثانية، والدورة الصيفية، ويسـتفيد منها سـنويًّا حوالي 10 ملايين طالب.

ومـع بدايـة العـام الـدراسي 2014–2015، بـدأ تقديـم المعونـات التعليميـة المشروطة لأصحاب الحاجة من أولياء أمور الأطفال الذين يداومون في مرحلة ما قبل المدرسة، وتتراوح أعمارهـم بـين 48 و72 شـهرًا. ومن أجل زيادة معـدّل التحوّل المدرسي ومعـدّل الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المتوسـطة، ولاسيّما بين الأطفال الإناث، ورفع مقدار المعونات التعليمية للطالبات في المرحلة الابتدائية والمتوسـطة. فقيمة المعونة الشـهرية التي تُدفَع للطالبة الابتدائية التـي تداوم في العام الدراسي 2017–2018 بلغت 40 ليرة تركية، و35 ليرة تركية للطالب، وطالبـة المرحلـة المتوسـطة 60 لـيرة تركيـة شـهريًّا، و55 لـيرة تركية شـهريًّا لطالـب المرحلة المتوسطة.

وفي هذا السياق أيضًا، بُدِئَ اعتبارًا من عام 2003 بتنفيذ حملة الكتب المدرسية المجانية، ولاسيّما من أجل بعض الأولياء والطلاب ممن يشكّل تأمين الكتب الدراسية عبئًا عليهم، حيث وُزِّعت الكتب المدرسية المجانية على الطلاب بداية العام الدراسي سنويًّا. وقد بلغ مجموع عدد الكتب الموزّعة مجانًا 2470242663 كتابًا منذ عام2003 حتى عام 2017. وبلغت كلفة هذا التطبيق 4147048148 ليرة تركية.

وشهد مقدار المنح الشهرية المقدمة لطلاب المرحلة الابتدائية والمتوسطة زيادة حقيقية، فقد كان مقدار هذه المنحة الشهرية لكل طالب 13.06 ليرة تركية عام 2003، وارتفعت هذه القيمة إلى 191.16 ليرة تركية عام 2017. وارتفع عدد طلاب الابتدائي والمتوسط المستفيدين من المنح الشهرية من 101382 طالبًا عام 2003 إلى 258192 طالبًا عام 2017.

كما مُكِّن في هذه الفترة أيضًا الطلاب الذين يداومون في المدارس والمؤسسات التعليمية الابتدائية والمتوسطة والخاصة، ومتدربو التعليم الخاص الذين يستفيدون من خدمات التعليم غير النظامي، الذين يُخشى حرمانهم من حقّ التعليم بسبب الصعوبات في المواصلة من إمكانية مواصلتهم التعليم عن طريق الانتقال إلى المدارس والمؤسسات الرسمية. ففي عام 2001، بلغ عدد الطلاب المستفيدين من التعليم بالانتقال 636 ألف طالب، وحدثت زيادة كبيرة في هذا العدد على مرّ السنين، فبلغ عدد طلاب المرحلة الابتدائية المنتقلين في العام الدراسي 2016–2017 إلى المدارس الرسمية 817799 طالبًا، إضافة إلى ذلك شهدت فترة العام الدراسي 2016–2017 انتقال 451550 طالبًا في المرحلة المتوسطة.

كما أن عدد الجامعات وطلاب الجامعات سجّل تطورًا حقيقيًّا في هذه الفترة، إذ كان عدد الطلاب الجامعيين عام في العام الدراسي 2002–2003، مليونًا و918482 طالبًا، وارتفع هذا العدد في عام 2017 إلى 7 ملايين و198987 طالبًا. وبلغ عدد الجامعات الحكومية والوقفية 73 جامعة عام 2002، وأصبح هذا العدد 184 جامعة في حزيران عام 2017، منها 112 جامعة حكومية و67 جامعة وقفية، و5 معاهد مهنية وقفية عليا. (الجدول6).

| النوع | الدولة (الحكومة) | الوقف | المعهد المهني الوقفي العالي | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| الجامعة | 112 | 67 | 5 | 184 |
| الكلية | 1.248 | 417 | | 1.665 |
| المعهد العالي | 366 | 100 | | 466 |
| MYO | 858 | 98 | 5 | 961 |
| المعهد | 468 | 202 | | 670 |

الجدول4: معدل امتلاء الشواغر من المعلمين

## التطورات الجارية في سياق المؤشرات الكيفية:

بذلت وزارة التربية الوطنية في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية جهودًا كبيرة في إصلاح التعليم إصلاحًا شاملًا من أجل تمكين الطلاب من اكتشاف مهاراتهم وتطوير اهتماماتهم، وتنشئة أجيال قادرة على التنافس مع معاصريهم في العالم، والوصول بنظام التعليم إلى بنية أكثر ديمقراطية، وأكثر ارتكازًا على حقوق الإنسان، وأكثر مرونةً وتحضّرًا، وزيادة حصة القطاع الخاص في التعليم، وزيادة متوسط مدة التعليم. وقد أعدّت الوزارة -ولاسيّما بعد عام 2002- حزمًا إصلاحية مهمّة للغاية من حيث تحقيق هذه المهمّة المتَظَرَة منها، وإسهامها في هيكلية المجتمع الديمقراطي، ورسم السياسات المنسجمة معها، ووضعها قيد التنفيذ. ومن الممكن إيجاز بعض هذه التغييرات التي نُفِّذت ضمن خطة عمل قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وتُعَدّ مهمّة على المستوى الحيوي من حيث حلّ المشكلات الرئيسة في نظام التعليم التركي، ويمكن إيجاز ذلك على الشكل الآتي:

**التعليم من أهم الأولويات التي تناولها حزب العدالة والتنمية في فترة سلطته، وللمرة الأولى خلال تاريخ الجمهورية بدأ تخصيص أكبر حصة من ميزانية الحكومة المركزية لمجال التعليم**

## فلسفة النظام التعليمي:

تمّ التخلّي عن مفهوم التعليم البعيد عن الحداثة الذي يعتمد على المبادئ البيداغوجيا [التربوية] والعلمية التي تهدف إلى انغلاق جيل الشباب على أيديولوجيا وضعية رسمية جامدة في ضوء نماذج الدولة القومية والأيديولوجيا الوضعية للقرن التاسع عشر، والذي يزيد من الاستقطاب الاجتماعي، ويقصي شريحةً محدَّدةً من المجتمع، ويشجع الطلاب على التعصّب الأيديولوجي الصارم بدل إعدادهم للحياة، وبدلًا من ذلك، أُنشِئت فلسفة تعليميَّة أكثر ديمقراطية وتحررية، وأشدّ احترامًا للحقوق والحريات الأساسية، تستند إلى حقوق الإنسان الأساسية. وقد وردت تفاصيل الدراسات التي أُجريت في سياق عملية إنشاء الفلسفة التربوية المعنية، والكثير منها ذات طبيعة إصلاحية؛ مفصّلة في الفصل الثالث.

## المناهج البنائية:

تُعدّ البرامج التعليمية التي أُعِدّت تماشيًا مع المناهج البنّاءة، وبدأ تطبيقها في المدارس منذ عام 2004- خطوة مهمّة للغاية نحو تغيير النماذج التقليدية التي توجّه السياسات التعليمية في بلدنا. حَدَّثت رئاسة مجلس التربية والتعليم البرامج الدراسية في المرحلة الابتدائية والمتوسطة وفق مفهوم المنهج البنائي، وفي موازاة ذلك أُلِّفت كتب دراسية جديدة. وبهذا الشكل عُمِل على

إنشـاء مفهوم جديد يتمركز حول الطالب، ويقدّر المعرفة والمهارة، ويسـمح للطالب بالتفاعل مع البيئة، آخذًا بعين الاعتبار تجاربه الخاصة، وميزاته الفردية.

## النظام التعليمي الجديد:

اعتُمِـد نموذج جديد للنظام التعليمي الإلزامي، هو النظـام التعليمي المرحلي، ومدته اثنتا عشرة سنة، ويُعرَف باسم 4+4+4 أيضًا. فمن خلال هذا التغيير تمّ التخلي عن منطق التعليم المتواصـل اللاديمقراطي المُرْغِم، الذي اعتُمِد بشـكل خاصّ بصفته ناتجًا من نواتج عملية 28 شـباط الانقلابيـة، ورُفِعـت العملية التعليميـة الإلزامية بشـكل متقطع إلى اثنتي عشرة سـنة. وبموجـب نظـام التعليم المرحـلي الإلزامي الذي بدأ تطبيقـه في عـام 2012 أُجريت ترتيبات متجـذرة تؤثر في جميـع مكوّنات التعليم، وفتح الطريق أمام اختيار المدرسـة، وتخطيط العملية التعليمية وفق تفضيلات الطالب وأسرته.

## نظام الامتحان

تـمّ التخلي عن امتحـان الانتقال إلى التعليم الثانوي الذي يعتمـد على التصفية، والمعروف بـين الناس باسـم امتحان تحديد المسـتوى (SBS) منـذ بداية عام 2013، واسـتُبدِل به تطبيقٌ جديـد. وقـد تمّ الانتقال بنجاح إلى النمـوذج الذي طُوِّر في إطار تطبيـق "الانتقال من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي" (TEOG) الذي طُوِّر بغية إنشاء مفهوم جديد للتعليم يتوافق مع نظام التعليم 4+4+4 ويتمركز حول المدرسة والمدرّس.

وفي هـذه العملية أيضًـا، نُوِّعت المدارس في مرحلة التعليم الثانوي، وخُفِّضت الفوارق المادية في البنى التحتية بين المدارس إلى حدّ كبير، وأُجرِيت الدراسـات حول زيادة مؤهلات المدرّسـين، ونُشرت في إطار مشروع الفاتح مواد تعليمية، مثل كتاب الإثراء z-Kitap [الكتاب المسـاعد في التعليم]، وزيادة أعداد الجامعات والحصص الدراسـية إلى مسـتوى يلبّي حاجة الطلاب في البلد. وبذلك استُغْنِي إلى حدّ كبير عن الحاجة إلى امتحان الانتقال إلى التعليم الثانوي الذي يعتمد طريقة التصفية، وأُنشِئ نموذج أكثر مرونة يتضمن الانتقال بدون امتحان.

بفضـل هـذا النمـوذج الجديـد سـيكون بالإمـكان الابتعاد عـن مفهـوم نظـام التعليم الـذي يرتكـز على الامتحـان المحض، والتخلص مـن الرغبات الموجّهة نحـو العناصر غير المدرسـية، والقضاء على التوتّر الذي يسـبّبه إجراء تقييم عملية تنمية الطالب وتعليمه التي اسـتمرّت سـنوات من خلال امتحـان يعتمـد التصفية فقـط، وتحديد نجـاح الطالب وفقًا لمـؤشر أداء متعـدد الأبعاد في فترةٍ زمنيةٍ واسـعةٍ، لا اعتمادًا عـلى الأداء الآني فقط، والأخذ بعـين الاعتبـار الأداء الأكاديمـي للطالب قبل المرحلـة الثانوية، إلى جانـب نجاحاته الفنية والرياضيـة والاجتماعيـة.

## التحولات في المعاهد الدراسية (البيوت الدراسية)

بموجب القانون الأساسي للتعليم الوطني رقم 6528 المنشور بتاريخ 14. 03. 2014 في العدد 28941 من الجريدة الرسمية إلى جانب القانون المتعلّق بإجراء تعديلات في بعض القوانين والقرارات بمثابة القوانين- أُجريت تعديلات على قانون مؤسسات التعليم الخاص رقم 5580، وبُدِئ بإخضاع المعاهد الدراسية إلى (برنامج التحول) وفقًا لأحكام القانون. وهكذا، قُضي على السلبيّات التي تتولّد عن المعاهد الدراسية التي تفرض على الطلاب أن يخوضوا في سنٍّ مبكّرة جدًّا عمليةً تركِّز على الامتحان المحض ودورةً دراسيةً مكثفة، وتفتح الطريق أمام القضاء على حياتهم الاجتماعية، وتشكّل بيئة تعليمية بديلة تسبب أعباء مالية خطيرة لأولياء الأمور.

إضافة إلى ذلك، تمّ من خلال هذا الإجراء الحدّ من الاستثمارات المكرّرة الموجّهة إلى قطاع التعليم الخاص، واتخاذ خطوة مهمّة في التوجّه نحو الاستخدام الرشيد للموارد الوطنية. فعلى الرغم من الارتفاع الكبير في إسهام القطاع الخاص في التعليم عند أخذ المعاهد الدراسية بعين الاعتبار، فإن كون هذه المعاهد تكرارًا للمدرسة[1] جعل هذه المعاهد عبئًا جديدًا على المجتمع، وابتعادًا عن الاستخدام الأمثل للموارد العامة. من خلال هذا الإجراء شُجِّع التحول من المعاهد الدراسية إلى المدارس الخاصة، وارتفع معدل التحوّل إلى المدارس الخاصة خلال عامين من 2 ٪ إلى 8 ٪.

بدأ تقديم الطلبات في إطار برنامج التحوّل اعتبارًا من تاريخ 2 حزيران 2014. وقد استُثنِيت المعاهد التي يشملها برنامج التحول، وتمّ التأكد من صلتها بتنظيم غولن أو كيان الدولة الموازي، أو المؤسسات التي لا تفي بالتزاماتها من البرنامج. وبلغ عدد المعاهد الدراسية التي استُثنِيت من البرنامج في هذا الإطار 845 معهدًا. وسوف يستمر التزام المعاهد الدراسية التي يشملها برنامج التحول الحالي بالتحول إلى المدارس الخاصة حتى نهاية عام العام الدراسي 2018-2019.

## التعديلات على سياسة توظيف المدرّسين

استُحدِث برنامج تدريب المعلمين المرشّحين للمرة الأولى من أجل زيادة المؤهلات الشخصية والمهنية للمدرّسين الذين يباشرون في المهنة. وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج مع 30 ألف مدرّس، وُظِّفوا في شهر شباط من عام 2016. وهكذا توفّر للمدرسين المرشّحين الذين باشروا الوظيفة حديثًا الالتحاق ببرنامج تعليم محدّد، ويمكن للذين يُنهون هذا البرنامج بنجاح أن يباشروا وظيفة التدريس. بفضل هذه العملية تمّت الاستفادة من خبرات المدرّسين الذين أمضوا سنوات في الوظيفة في تدريب المدرّسين المرشحين.

وبدأت الوزارة في هذه العملية كذلك بتوظيف مدرّسين متعاقدين في المؤسسات التعليمية النظامية وغير النظامية التي لديها شواغر في الكادر التعليمي المعياري. وسيُعيَّن المدرّسون المتعاقدون من بين الذين يملكون الشروط العامة المنصوص عليها في المادة 48 من قانون موظفي الدولة رقم 657 إلى جانب الشروط الخاصة المطلوبة للتعيين في الكادر التعليمي، بحسب ترتيب درجة النجاح في الامتحان الشفهي الذي تجريه الوزارة للمرشحين من بين ثلاثة متقدّمين للموقع الواحد بحسب ترتيب درجة نجاحه في امتحان (KPSS). إضافة إلى النجاح الأكاديمي والنجاح في الامتحان الشفهي للمرشحين، يُقيَّم المدرسون وفق المؤهلات التي يمتلكونها، مثل التواصل، والتعبير عن الذات، والانفتاح على الابتكارات. والمعلمون الذين تمّ التعاقد معهم عملًا بهذه المادة مُلْزَمون بالعمل في المكان الذي هم فيه لمدة أربع سنوات. وفي حال تغيير الأماكن بمسوِّغ وحدة الأسرة، تتبع زوجة المدرّس المتعاقَد معه زوجها بموجب هذه المادة.

يخضع المعلمون المتعاقِدون لعملية الترشيح المقررة للمعلمين المرشحين. ويُعَيَّن المعلمون المتعاقدون الذين أكملوا فترة العمل لمدة أربع سنوات التي يتطلبها العقد ضمن الكادر التعليمي الذي هم فيه. والذين يُعيَّنون في هيئة التدريس، سيخدمون سنتين على الأقل في نفس المكان، ولن تسري عليهم أحكام الترشيح.

ومن شأن التعاقد مع المدرّسين أن يجعل توزيع المعلمين بين المناطق وكذلك داخل المنطقة أكثر توازنًا، وستزداد مدة بقاء المعلمين في المناطق المحرومة خاصة، ومن ثَمّ يُوضَع حدّ

للتحركات الفوضوية التي تؤثر بشكل سلبي في حق الطلاب في التعليم من خلال تمديد مدة عمل المدرسين في هذه المناطق.

## مكافحة تنظيم غولن الإرهابي

توجّهت بعض المجموعات المحدّدة إلى قطاع التعليم من أجل اكتساب الشرعية الاجتماعية وإنشاء أجيال تنسجم مع أهدافها، وذلك خلال عمليات الانقلاب أو محاولات الانقلاب التي شهدتها تركيا بشكل دوري كل عشر سنوات، (ولاسيّما في 12 أيلول 1980 و28 شباط 1997). وأنشأت في هذا الصدد نظام وصاية محكَمة، ولاسيّما في مجال المعاهد الدراسية ودور النشر.

ولأن جيل الشباب هو الفئة التي تستهدفها المنظمات الإرهابية بداية؛ فإن وزارة التربية الوطنية على أهبة الاستعداد من أجل الكفاح ضد التنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم (فتو) وأمثاله. وقد تحركت الوزارة بهذا الوعي والمسؤولية منذ بداية عملية تحوّل المعاهد الدراسية التي بدأتها في 2013، وهي تجري تغييرات جذرية في جميع المجالات بدءًا من إعادة هيكلة تشكيلاتها وحتى اللوائح التشريعية. وتُتّبَع في هذا السياق إستراتيجية كفاح دينامية ضد أساليب وأنشطة التنظيمات المعنية التي باتت مفتوحة ومكشوفة، ويستمر العمل في كشف القدرات الخفية للتنظيم الإرهابي في مجال التعليم كليًّا.

في إطار هذه الأعمال التي بدأت قبل حوالي ثلاث سنوات من محاولة الانقلاب الفاشلة المشؤومة في 15 تموز 2016، خُفِّض معدّل عدد الطلاب المسجّلين في المدارس الخاصة التابعة للكيان المذكور بالنسبة للعدد المسجّل في المداس الخاصة الأخرى تخفيضًا ملحوظًا، إذ بلغ هذا المعدل 26.60 ٪ في العام الدراسي 2013-2014، وانخفض في العام الدراسي 2014-2015 إلى 14.76 ٪، وفي عام 2015 - 2016 إلى 11.35 ٪.

وبعد محاولة انقلاب 15 تموز أُغلِقت المؤسسات التابعة لهذا الكيان جميعُها، ونُقِلت إلى ملاك الوزارة. وكذلك الكيانات المتصلة بتنظيم غولن والمؤيّدة لها، إذ تمّت متابعة نشاطاتها ولاسيّما تلك التي تتوجّه إلى تصميم القطاع من خلال الرأسمال الأجنبي، ونُظِّمت تشريعات من شأنها الحدّ من تلك النشاطات.

ونتيجة لتكثيف الأعمال بعد 15 تموز، نُفِّذت عملية تأديبية ذات صلة بأعداد كبيرة من الأشخاص الموظّفين في التشكيلات المركزية والفرعية للوزارة، الذين لهم ارتباط وصلة بأعضاء تنظيم غولن وأشباهه، وأُخْرِج من الوظيفة مَن ثبت بحقه هذا الارتباط. وبهذه الطريقة مُنع هؤلاء الأشخاص من محاولة التلاعب بجيل الشباب في المؤسسات التعليمية لأغراضهم الخاصة.

## التطورات في سياق التحوّل الديمقراطي:

**استُحدث برنامج تدريب المعلمين المرشّحين للمرة الأولى من أجل زيادة المؤهلات الشخصية والمهنية للمدرّسين الذين يباشرون في المهنة وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج مع 30 ألف مدرّس، وُظّفوا في شهر شباط من عام 2016**

في فترة سلطة حزب العدالة والتنمية وُضعت سياسات تعليمية عقلانية وديمقراطية تهدف إلى إنشاء فلسفة تعليمية أكثر تعددية وتحررية، وتستند إلى حقوق الإنسان، وتحترم الحقوق والحريات الأساسية. إلى جانب الهدف التربوي للمدارس، أجريت دراسات لتكون بمثابة أداة تؤدي الخدمات في السياسة الاجتماعية.

في هذه العملية أُعيد النظر في المناهج والكتب في جميع المراحل التربوية والتعليمية، ونُقِّحت من المحتويات والعبارات العنصرية والإقصائية والتمييزية التي تبعث القلق أو تثير الضغينة لدى الناس من أتباع الجماعات الدينية أو المجموعات العرقية المختلفة. وقد مُنِحت الأولوية للقيم، وثقافة ووعي العيش المشترك، والمبادئ العالمية في المناهج والكتب في جميع المراحل التربوية والتعليمية، والإكثار من طرح الأمثلة التي تشير إلى أهمية الوحدة والتضامن.

وأُحدِثت بدائل جديدة من الدروس الاختيارية التي تلبّي حاجات الشعب ورغباته الدينية. وبذلك قُطِعت مسافات كبيرة نحو إنشاء مناخ تعليمي تعدّدي شامل، يعتمد مرجعية الشراكات القائمة على الثقافة والتاريخ والإيمان، التي تقضي على الممارسات الشمولية والتحريمية بالكامل، والممارسات القائمة على العنصرية.

وفي مسار السياسات التحررية التي تُمكِّن من إضفاء الطابع الديمقراطي على مجال التعليم إلى حدّ كبير – سُرِّعت وتيرة وضع المناهج المتضمنة للغات واللهجات الحية، وعلى رأسها اللغة الكردية، بما ينسجم مع روح حضارتنا القديمة، وبغرض الإسهام في ممارسة حق التربية والتعلم باللغات واللهجات المختلفة من دون المساس بحقيقة أن اللغة التركية هي اللغة الرسمية الوحيدة. وأُجريت الدراسات المتعلقة بتوظيف المعلمين أصحاب المؤهّلات التي يمكن أن تقدّم هذه الدروس.

كما أجرت وزارة التربية الوطنية عددًا كبيرًا من الترتيبات القانونية التحررية في هذه العملية التي تستهدف تنقيح الساحة التعليمية من جميع المفاهيم الوصائية والممارسات التحريمية. فعلى سبيل المثال؛ أدخلت وزارة التربية الوطنية تعديلًا على المادة الثالثة من المرسوم المتعلق بمظهر ولباس طلاب المدارس، من أجل تعزيز ممارسة الملابس الحرة التي أطلقتها الوزارة في عام 2012. وقد أُلحِق بالتعديلات المذكورة خيار اللباس الموحّد ضمن الخيارات الحرّة أيضًا، ودخل القرار الذي يقضي على تحديد اللباس في جميع المدارس الرسمية والخاصة وفق خيار 51 ٪ من أولياء الأمور.

ومن خلال إلغاء قانون منع الحجاب فُتح الطريق أمام المعلّمات اللاتي حُرمن من حق العمل بسبب معتقداتهن ولباسهن- بإمكانية توظيفهن في الأماكن الرسمية، وحُدِّثت التشريعات ذات الصلة وفقًا لذلك. وفي هذا السياق أيضًا، أُجريت الترتيبات التشريعية المطلوبة من أجل عودة المعلمات المحجّبات اللاتي تضررن بشكلٍ يخالف مبادئ القانون الدولي، وأُبعِدن من أعمالهن في فترة 28 شباط- إلى وظائفهن، وأُعيدت المعلمات اللاتي تقدّمن بطلباتهن إلى أعمالهن.

وفي هذا الإطار تمّ التخلي عن الممارسات المليئة بالخطابات الحماسية التي تستهدف توجيه جيل الشباب في المدارس بما يتماشى مع الأيديولوجيا الرسمية. كما حُدِّثت التشريعات ذات الصلة في نطاق الترتيب القانوني الذي يسمح بافتتاح المدارس الخاصة التي تدرّس باللغات واللهجات المختلفة التي تعكس ثراء تركيا الثقافي. كما أن التشريعات الأخرى (القوانين والتوجيهات) ذات الصلة بالتعليم، والمناهج والبرامج التعليمية تُراجَع وتُحلَّل باستمرار من حيث المبادئ الديمقراطية والإنسانية. والهدف من ذلك جعل جميع المواد ذات الصلة بالتعليم وفي مقدمتها المناهج المنسجمة مع القيم الوطنية والروحية والمبادئ الديمقراطية، وعدم اختزال وظيفة المدارس في العملية التربوية فقط، بل جرى تحويلها إلى الأماكن العامّة التي تسهم في التطور الإيجابي للعلاقات بين الدولة والمواطن.

## الخاتمة:

بدأت تركيا عملية التحوّل الجذري في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين، الذي يمكن أن يوصف (فترة حكم حزب العدالة والتنمية) والمستمرّة حاليًّا. وكما هو الحال في العديد من المجالات، أسهمت تلك العملية في التغيرات النموذجية في مجال التعليم أيضًا.

في هذه العملية التي شهدت اندماج الاستقرار السياسي التي أحدثته سلطة الحزب الواحد مع القيادة القوية والبصيرة- نُقِّح المجال التعليمي من الطابع الأيديولوجي الصارم والشمولي واللاديمقراطي الموروث من السنوات الماضية من ناحية، وطُوِّرت من ناحية أخرى البنية التحتية البشرية والفيزيائية والعلمية والتكنولوجية تطويرًا لا يمكن مقارنته بالماضي، وبشكل يستحوذ على المعايير العالمية المعاصرة.

وممّا لا شكّ فيه أن أهم هذه التطورات هو التغيير الذي حدث في مجال التعليم. فالتعليم في الواقع لم يُنْظَرْ إليه في فترة حزب العدالة والتنمية على أنّه مجال استثماري ضروري من أجل رخاء البلاد ماديًّا فحسب، بل عُدَّ في الوقت نفسه عملية تعليمية دينامية ومستمرة تبعث الحيوية في كيانه الاجتماعي والثقافي أيضًا.

والهدف النهائي من هذه العملية التي تُناقَش فيها الظاهرة التعليمية في منهج شامل وتُوضَع في أرضية متعددة الأبعاد- هو الكشف عن كل إمكانات تركيا التي تستند إلى حقائقها التاريخية

والاجتماعية والثقافية بكل أبعادها، وإنشاء مساحة للحرية تمتدّ من الفرد إلى المجتمع، ومن المحّلي إلى العالمي، ومن الماضي إلى المستقبل؛ لأن عملية التعليم هي عملية تحرير أيضًا؛ لأن المجال التعليمي هو المسوّغ الأساسي للوجود البشري على الأرض، وهذا يجعل من الضروري إعادة هيكلته بشكل يتضمن جميع الشروط التي تجعل منه الإنسان "الصالح الحرّ الذي يعرف ذاته".

إلى جانب هذه الفعاليات المذكورة آنفًا في مجال التعليم، نُفِّذ عدد كبير من الفعاليات الموجّهة لحل المشكلات التي ظهرت في العالم في هذا المجال، ولم تجد أيّ دولة في العالم حلًّا مثاليًّا لها؛ مثل عدم انسجام التصميم المدرسي والصفي والفصلي الموروث من القرن التاسع عشر مع عالم الرقميات المعاصر، والحاجة إلى تغيير التعريفات المتعلقة بالأعمال والمهن التي تحتاجها الهيكلة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، وانعكاس تغيّر الأدوار في الهياكل الاجتماعية وفي العلاقات الأسرية على مجال التعليم، والمشكلات النوعية التي لوحظت مع انتشار التعليم الجماعي، والحاجة إلى تعريف جديد لأدوار المدرسة والمعلّم والطالب نتيجة التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تمّت دراسة نماذج من البلدان المتقدمة بغية الاستفادة من الخبرات الدولية، ووُضِعَت السياسات بشأن هذه الموضوعات. والجدير بالذكر أن هذه المشكلات لا يمكن حلّها من خلال السياسات التي تنفذها وزارة التربية الوطنية وحدها، فحلول المشكلات المعقدة التي تتأثر بالعديد من المتغيرات على الساحة الاجتماعية تكمن في سياسات شاملة متعددة الأبعاد تتضافر فيها جهود جميع أصحاب المصلحة في التعليم.

ومن الواضح أخيرًا أنّ نموذج التعليم والمدرسة الذي طُوِّر في القرن التاسع عشر لن يلبّي متطلبات العصر. لذلك أكملت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى حدّ كبير الخريطة القصيرة والخريطة المتوسطة الأجل اللتين رسمتهما من أجل إعادة هيكلة المجال التعليمي خلال الربع الأول من القرن الحالي، من خلال القضاء على نقص البنية التحتية المادية التي تحتاجها هذه الهيكلة. وإنّ المرحلة المقبلة ستركز على تحقيق الهدف النهائي في المجال التعليمي المتمثّل في الوصول إلى الأهداف التي وضعتها تركيا نصب عينيها في (رؤية 2023 و2071)؛ أي استكمال عملية التحرّر.

## الهوامش والمصادر :

*لمزيد من المعلومات: انظر: يوسف تكين. "المسيرة التركية في التحول الديموقراطي والسياسات التعليمية". مجلة تركيا الجديدة / Yeni Türkiye Dergisi. العدد: 58. (أيّار- حزيران 2014). ص135-143.

1. فالطالب يتلقى الدروس مرّتين. مرّة في المدرسة ومرّة في المعهد. لكن تحويل المعهد إلى مدرسة خاصة يفتح خيارًا أمام الطالب يحافظ فيه على التنافس في النوعية من دون تكرار الدروس. ومن ثَمّ النفقات. المترجم.